الآراء الـــواردة فـي الـصفـحـة تعبر عـن وجـهـات نـظـر كـتـابـهـا ، وقـد لاتـتـفـق بـالـضـرورة مـع وجـهـة نـظـر الـجـريـدة

كوارث ومصائب السياسة على الإسلام

شاكر النابلسي
أمريكا

عرض كثير من المستشرقين، وعلى رأسهم المستشرق المعاصر المعروف برنارد لويس في كتابه (ماذا حدث؟ الإسلام والغرب والحداثة، ٢٠٠٢) براهين تاريخية – كما عرضنا في المقالين الأخيرين هنا – من أن الإسلام لم يعرف الفصل بين الدين والدولة، كما تمّ ذلك في المسيحية من خلال المقولة الإنجيلية (أعطوا ما لله لله، وما لقيصر لقيصر). وقد أيّد هذه المقولات، عدد كبير من الفقهاء في العالم الإسلامي. ويُذكر أن حسن البنا، مؤسس حركة الإخوان المسلمين، كان يردد دائما أن «الإسلام دين ودولة»، مع أن كلمة «دولة»، لم ترد في القاموس الإسلامي، سواء في القرآن الكريم، أو في الأحاديث النبوية الشريفة.

خطأ المقارنة بين الإسلام والمسيحية

ربما يكون تأكيد مبدأ الفصل بين الدين والدولة قد جاء من بعض المستشرقين، الذين وقعوا في خطأ المقارنة بين الإسلام والمسيحية. فكما سبق وقلنا في المقالين الماضيين هنا، فإن النبي عليه الصلاة والسلام، قام بعمل سياسي كبير في تأسيس دولة المدينة، كما لم يقم به أي نبي آخر في المسيحية واليهودية – باستثناء النبي داوود وابنه سليمان – والمسيحية – على سبيل المثال – ظلت ديانة روحية خالصة، إلى أن تولّى الحكم الروماني الإمبراطور قسطنطين في القرن الرابع للميلاد (٣٢٥م) ومن بعده الإمبراطور ثيودوسيوس الأول، واللذان أسسا الإمبراطورية الدينية الرومانية. في حين أن الإسلام ربط بين السياسة والدين بعد ١٣ سنة من نزول الوحي، وهو ما قام به الرسول عليه الصلاة والسلام، فور وصوله إلى المدينة المنورة.

الإمامة والسياسة

كتب ابن قُتيبة الدينوري كتاباً دالاً عن علاقة الإمامة بالسياسة، وجاء على ذكر اجتماع سقيفة بني ساعدة، بعد رحيل النبي عليه الصلاة والسلام. وفي هذه الرواية التي تضمنها كتابه، نرى بوضوح شديد، كم كانت السياسة مهمة وحيوية للدين، كما تعطينا دليلاً واضحاً – كما لاحظ ذلك المفكر السوري جورج طرابيشي في كتابه «هرطقات عن الديمقراطية، والعلمانية، والحداثة، والمانعة العربية»، ص ٢٤، ٢٩ – على مدى الأولوية التي تُعطى للسياسة على الدين عند رجال السياسة، وعلى التوظيف السياسي للدين، وعلى تحكم السياسة بالإمامة، بدلاً من تحكّم الإمامة بالسياسة، على ما تفترض نظرية الحاكمية الإلهية، التي جاء بها المفكر الباكستاني أبو الأعلى المودودي. فحيثما قامت جدلية للمقدس والمدنّس، كانت الغلبة للمدنّس. فالمدنّس يسعى دائماً إلى إحاطة نفسه بهالة المقدس، ولكنه لا يُحجم – كلما دعت الضرورة – على انتهاك حرمة المقدس. فظاهر الدولة قد يكون إمامياً، ولكن باطنها يبقى سياسياً. وكانت السياسة في مختلف العصور، هي التي تحرص وتسعى دائماً إلى الدين، وليس العكس، من أجل تغطية عوراتها السياسية الكثيرة بورقة توت الدين.

الوصل النظري والفصل العملي بين الدين والدولة

من جهة أخرى، «فإن الإسلام لا يتسع لمعرفة أي فصل ما بين الدين والدولة، فأفراد الأمة الإسلامية هم عبيد الله، وشرائع الأمة إلهية؛ مُلكها هو مُلك الله، وجندها هم جند الله، وأعداؤها هم أعداء الله. وهذا يُلزم وجود حاكم واحد على رأس الأمة، إطاعته واجبة دينياً» أيمن الياسيني، الدين والدولة في المملكة العربية السعودية، ص ٩.).

وهذا كله، كان على المستوى النظري إلى حد كبير فقط، أما على المستوى العملي، فقد تمّ فصل الدين عن الدولة في مختلف عصور الدولة العربية – الإسلامية، وحتى في أيام الحكم الراشدي، وذلك بما يتماشى ومصلحة الدولة.

فقيام الخليفة عمر بن الخطاب بإيقاف عقوبة السرقة في عام الرمادة، وإيقاف صرف المخصصات المالية للمؤلّفة قلوبهم، برغم وجود نص قرآني صريح على هذا وذاك، وعدم وجود استثناءات، هو بمثابة فصل للدين عن الدولة، ولو إلى حين أو إلى أجل مُسمّى. ولو تكررت ظروف أخرى مشابهة تستدعي إيقاف أحكام الله وأوامره ونواهيه لمصلحة الدولة والرعية وفصل الدين عن الدولة، لما توانى عمر بن الخطاب أو غيره من الخلفاء الراشدين في القيام به، تبعاً لاختلاف الزمان والمكان، وتبعاً لطبيعة المجتمع المتشكّل في ذلك الزمان وذلك المكان، حيث لا توجد نصوص شرعية إسلامية تقول بثبات التعليمات وعدم تغييرها حسب الزمان والمكان. وما شعار «الإسلام صالح لكل زمان ومكان» الذي أصبح شعار كل الجماعات الإسلامية الآن، إلا من وضع أحد الشيوخ المصريين، وهو عبد العزيز جاويش (١٨٧٦–١٩٢٩) وليس نصاً دينياً مقدساً . ونريد أن نُذكّر هنا، أن الخليفة عثمان بن عفان – الذي يُعتبر برأينا الصانع الحقيقي لتاج بني أمية الملكي – كان من أكثر الخلفاء الراشدين فصلاً للدين عن الدولة، وذلك بإتباعه سياسة مالية وإدارية ، خاصة في تعيين الولاة من بني أمية، وهم صغار السن، قليلو الخبرة، وعزل الولاة من الصحابة، ذوي التجربة الطويلة في الحكم، مخالفة لأحكام الدين، وتتماشى – من وجهة نظره – مع مصلحة الدولة، وهو ما لخصه الخليفة عثمان بقوله: «لقد كان عمر بن الخطاب يمنع أهله من أموال المسلمين إرضاءً لله، وأنا أعطي أهلي من أموال المسلمين إرضاءً لله». وقال كذلك: «لو كان مفتاح الجنة بيدي، لأعطيته لبني أمية». وقال مرة أخرى: «العراق سواد قريش» (أي أرض قريش الخصبة)، وغيرها من الأقوال والتصرفات الإدارية والمالية، التي أدت إلى الثورة عليه.

علاقة المقدس والمدنّس بين السلب والإيجاب

يقول المفكر اللبناني ناصيف نصّار إن «الدولة بطبيعتها لا تتأسس على الدين، وإنما تتأسس على المجتمع المتعين والمتشكل في المكان والزمان. وتعيين المجتمع وتشكيله في الزمان والمكان، هما العملية التي يمكن أن يفرض الدين نفسه من خلالها كأساس للدولة» (مطارحات للعقل الملتزم، ص١٥٥).

والعلاقة – خاصة في العصر الحديث – بين الدين والدولة، أو بين المُقدّس والمدنّس، أو بين الثابت والمتغير، لم تكن علاقة إيجابية دائمة، ولم تكن أيضاً علاقة سلبية دائمة. وإنما خضعت هذه العلاقة للوصل والفصل، نتيجة لماهية الدين الخاصة، وكذلك ماهية الدولة الخاصة المختلفة، وتبعاً لحاجة السياسة للدين كغطاء شرعي لتمرير بعض القرارات، وأداء بعض المهمات، وتبعاً لحاجة أفراد المؤسسة الدينية للسياسة لتحقيق المآرب، والجلوس على الكراسي. ولنلاحظ أن معظم زعماء الجماعات الإسلامية يُطلقون على أنفسهم «أمراء» تشبهاً بأمراء السياسة. فشكري مصطفى، زعيم جماعة «التكفير والهجرة»، يطلق على نفسه «أمير جماعة آخر الزمان». والشيخ عمر عبد الرحمن، يُطلق على نفسه «أمير عام الجماعة» وليس «أمين عام الجماعة»، وهكذا. ويبدو أن الأمارة السياسية، كانت العقدة المستحكمة اجتماعياً وسياسياً، في هذه الجماعات.

ومن هنا، كانت العلاقة بين المُقدّس والمُنجّس علاقة مادية نفعية خالصة، لرجال السياسة ولرجال الدين – الذين أساءوا إلى الدين بإقحامه في السياسة أكثر من إساءة السياسيين له – على السواء.

ومن هنا أيضاً، كانت العلاقة بين ثوابت الدين ومتغيرات السياسة – وهي علاقة تضادية أصلاً وفصلاً – علاقة غير عضوية، وغير قابلة للنمو والازدهار الطبيعي، لأن الدولة ليست سلطة فكرية، أو عقلية، أو عقائدية، في حين أن الدين سلطة فكرية، وعقائدية، وعقلية. فالدين هو الفكر والاعتقاد، والدولة هي السياسة والمصالح والمنافع.

من المستفيد، الدين أم السياسة؟

ومن هنا كذلك، لم تُغْنَ السياسة بالدين، ولم يُثر الدين بالسياسة. بل على العكس من ذلك، فإن العلاقة القسرية الجبرية المنفعية بين الدين (المُقدّس الخالص لوجه الله) وبين السياسة (المُدنّسة الخالصة لمصالح الطبقات المادية) – نتيجة لطمع رجال الدين بالسياسة، وطمع السياسيين بالدين – جلبت للسياسة النكبات، والأزمات، والهزات، والفساد، بفضل الغطاء الديني المطلق الذي منحه – أحياناً– رجال الدين للحكام، والذي لا يُحاسَب، ولا يُعاقب الحكام في ظله. وجلبت للدين الكراهية، والوحشية السياسية، والخشية منه، والخوف عليه، من أصحابه، ومن أعدائه على السواء، بفضل السياسة ومتغيراتها، وتقلباتها، ومصالحها الدنيوية، وما ألحقته بالدين من سوء في السمعة والتطبيق، ولوثته بأوضارها الكثيرة.

ولكي ندرك تماماً، مدى ما يلحق السياسة والدين من أضرار، نتيجة لربطهما بعضهما ببعض، دعونا نتبين الفروقات الكثيرة بين الدين والسياسة.

فروق بين الدين والسياسة

الدين ثابت، ولا متغيرات فيه. والدين موقف أخلاقي من الحياة، والمجتمع، والناس. وهو ذو طابع ميتافيزيقي غيبي. والدين سلطة روحية. وكل النصوص في الدين مقدسة. وهدف الدين الإيمان والطاعة. ومن المعلوم أن الكرسي الديني مقدس وأبدي. والعلماء في الدين، هم خلفاء الأنبياء. وهم الهُداة والدعاة. ويحاكم الدين الطغاة أمام محكمة الله. والدين ممارسة مثالية. وهو ليس ممارسة الممكن، ولكن ما يجب أن يكون.

أما السياسة فهي متغيرة، لا ثوابت فيها. وهي ذات طابع واقعي وقانوني. والسياسة سلطة وطنية، وعسكرية. ولا نصوص مقدسة في السياسة. وهدف السياسة المصالح والمنفعة. والكرسي السياسي متداول، وقابل للطعن. والعلماء في السياسة، هم دعامة السلطة، وهم أسود وثعالب. وتحاكم السياسة الطغاة أمام محكمة الشعب. والسياسة هي فن الممكن، وليست ما يجب أن يكون. والسياسة ممارسة واقعية، لا علاقة لها بالمثاليات. ولا علاقة للسياسة بالأخلاق، وليس لها موقف أخلاقي ذاتي أو شخصي.

الاختلاف في علاقة الدين بالدولة

ولعل العلاقة الضدية بين الدين والسياسة، تتجلى خير تجل في قول عمر التلمساني المرشد العام للإخوان المسلمين في مصر، من أن «برنامج الإخوان المسلمين السياسي لم يتغير، ولن يتغير بتغير الظروف السياسية. فليس هناك تعديلات، ولا تغييرات في برامج الإخوان المسلمين السياسية، لأنها برامج مستمدة من القرآن، والقرآن لا يتغير ولا يتبدل بتبدل الزمان والمكان، والظروف المتقلبة. فكلام الله يلائم الحياة حتى يوم الساعة» (جريدة «الأهرام» ١٩٧١/١١/١٥).

ولكنه بطبيعة الحال لا يلائم الحياة السياسية المتقلبة والمتغيرة. ومن هنا جاء الفصل بين الدين والسياسة. وقد قال بعض الفقهاء بذلك. فيقول الفقيه ابن عابدين (محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز الدمشقي) (١٧٨٤–١٨٣٦م)، وهو فقيه الديار الشامية، وإمام الحنفية في عصره:

«كثير من الأحكام، يختلف باختلاف الزمان، لتغير عُرف أهله، ولحدوث ضرورة أو فساد الزمان، بحيث لو بقي الحكم على ما كان عليه، للزم منه المشقة والضرر بالناس، ولخالف قواعد الشريعة الإسلامية المبنية على التخفيف، ورفع الضرر».

ويقول الإمام الفقيه فخر الدين الزيلعي (١٢٧٩–١٣٤٢م)، صاحب كتاب «تبيين الحقائق في شرح كنز الدقائق»، وكتاب «التصحيح والترجيح»:

«إن الأحكام قد تختلف باختلاف الزمان والمكان». (انظر: محمد العشماوي، «الإسلام السياسي»، ص١٩٠).

هل يكبح الدين جماح السياسة؟

إضافة إلى ذلك، فإن الدين غير قادر على كبح جماح السياسة الكاسر والكاسح، في كثير من الأحيان. وكما قال جاك روسو، فإن الدولة تتأثر تأثراً كبيراً بمصالحها الخاصة، إلى الحد الذي تلجأ فيه إلى القهر، والظلم، وطمس الحقيقة، لتحقيق مصالحها، دون أن يكون للدين سلطة محاسبتها، أو كبح جماحها. وفي هذه الحالة يُلام الدين على عدم تقويم السلطة السياسية، وسكوته عليها، ما دامت الدولة دولة دينية. في حين أن الدين عاجز عن ذلك.. ولا يتم مثل هذا التقويم، إلا في الدولة العَلْمانية، ذات المؤسسات الديمقراطية، القادرة على المحاسبة، والمعاقبة.

ومن هنا، تجلب الدولة الدينية على نفسها النوائب، والمصائب، والنقد المرير، والتجريح العميق من خصومها، نتيجة للمأزق السياسي الذي هي فيه، من حيث أنها حوّلت المسجد إلى قاعة لمجلس الوزراء، أو حوّلت قاعة مجلس الوزراء إلى مسجد. في حين ألا جامع، ولا قاسم مشتركاً واحداً، يجمع بين المسجد وقاعة مجلس الوزراء، ما عدا أن المسجد في العالم العربي، هو الطريق المؤدي إلى قاعة مجلس الوزراء، في حين أن قاعة مجلس الوزراء لا تؤدي أبداً إلى المسجد، ولا تعرف – ربما – أين بابه.

تجربة أخرى مع الورق

جمال ناجي
الاردن

على الرغم من زحف الثورة التكنولوجية باتجاهنا، وازدراء بيل غيتس للكتاب المطبوع، إلا أن الورق ما زال يقاوم بضراوة، ويحاول البقاء ولو من باب العناد والمناكفة.

لقد بت على ثقة من أن جابرييل جارسيا ماركيز لم يختر لمجموعته القصصية الشهيرة عنوان «عاصفة الأوراق» بسبب الأحداث التي تخللتها، إنما اختار هذا العنوان بوحي من الضجر، وفوضى الأوراق الكثيرة التي احتلت مساحات كبيرة في خزائنه ورفوف مكتبه حيث يمارس طقوس الإختلاء والإبداع .

قبل أيام حاولت إعادة ترتيب مكتبتي ودفاتري وأوراقي التي علاها الغبار، ففوجئت بوجود أكداس ورزم من الأوراق التي تمثل عصارة جهود ذهنية فردية وجماعية أفرزتها المؤتمرات والندوات وورش العمل التي تقيمها المؤسسات الثقافية والعلمية والأكاديمية، تلك الرزم التي تتضمن أبحاثا وأوراق عمل توزعها آنسات رقيقات على المشاركين بقصد الإفادة وإثراء الحوارات والتوثيق .

وكان من الطبيعي أن أحاول التخلص من كل ما يمكن الإستغناء عنه من تلك الأوراق الكئيبة التي بدت لي مثل أحمال ثقيلة تجمعت فوق ظهري وأبطأت حركتي، لكن التخلص من تلك الأحمال لم يكن أمرا سهلا، إذ لا بد من تفقدها والإبقاء على» ما يمكث في الأرض» منها، أما بالنسبة للزبد فإنه لا يذهب هباء حين يتعلق الأمر بالورق الذي يمارس عنادا غريبا وتشبثا بالبقاء، مستخدما حججاً وحيلاً كثيرة، كالتصاميم الأنيقة التي توحي بأهمية المادة المطبوعة على صفحاته، أو احتمالات وجود معلومات قيمة في متونها، أو نوع الورق الفاخر الذي لا يمكن استخدامه إلا إذا كانت المادة التي يحتويها على قدر كبير من الأهمية أو الخطورة.

لقد أحسست بأن تمزيق الأوراق من دون قراءتها، أو في الأقل استعراضها، سيكون أشبه بمجزرة أو عملية إعدام لكائنات بريئة من دون محاكمة، كما أن الإبقاء عليها سيؤدي إلى اختناق مكتبي واختناقي معه، ذلك لأنها استنفذت ما تبقى من الحيز المتاح لحركتي، كما اجتذبت الغبار بشكل يثير الحنق ويدعو إلى التساؤل عن حقيقة العلاقة بين الورق والغبار؟

وحيث أنني لا اقوى على تمزيق ورقة واحدة إلا بعد الإطلاع عليها، فقد اضطررت إلى مراجعة تلك الرزم بسرعة، وتمكنت من الإنتهاء من هذه المهمة الشاقة خلال أيام!

أكثر ما لفت انتباهي في ما قرأت، هو التوصيات التي يذيل بها الباحثون والمؤتمرون أوراقهم بهدف الوصول إلى «لب الموضوع»، وهي التوصيات إياها، التي أوصى بها الأسلاف من الكتاب والمفكرين والعلماء والفنانين، والتي ستوصي بها الأجيال من بعدنا، على الرغم من أن هذه التوصيات فقدت معانيها ومبررات ذكرها لفرط تكرارها، ولامتناع الجهات المعنية عن تنفيذها أو الإلتفات إليها، كالمطالبة بإنشاء «دار وطنية تعنى بنشر النتاجات الأدبية والفكرية المحلية وتوزيعها خارج البلاد، ثم تحديث التشريعات والقوانين الناظمة للعمل الثقافي، وإيلاء الشباب اهتماما خاصا ودمجهم بالعمل الثقافي الطوعي، ومواكبة التطورات العربية والعالمية في مجالات الفن والفكر والسياسة والأدب، والعمل على دعم الكاتب والكتاب والمؤسسات الثقافية وبيوتات الفن والموسيقى، من دون تجاهل أو نسيان الجانب المالي الذي لا يمكن تحقيق نهضة ثقافية بدونه، والله ولي التوفيق».

بعد أن انتهيت من تلك المهمة سألت نفسي: ما الفائدة؟ ولماذا نعقد المؤتمرات ونجهد أنفسنا في تصميم المشاريع والتوصيات وطباعتها على الورق مادامت أنها لا تجد من يكترث بها؟ هذا عدا عن أن بيل غيتس لا يكتفي بازدراء الكتب وحسب، إنما هو يعمل على شطب اسم غوتنبرغ من سجل التاريخ، لأنه اخترع الطباعة!

أحسست بهبوط في معنوياتي، ونزق مفاجئ دفعني إلى ارتكاب تلك الفعلة التي طالما وجدتني ضعيفا أمامها: تمزيق الورق!.

البحوث الإعلامية.. عثرات منهجية ومشكلات ضبابية

د. جليل وادي
أكاديمي

مع الايجابيات الكثيرة التي اتسمت بها البحوث المحلية المتعلقة بالشأن الإعلامي، وبخاصة رسائل الماجستير واطاريح الدكتوراه، الا انها بالمقابل انطوت على هنات عديدة وثغرات منهجية واضحة، وبالرغم من عدم امكانية اطلاق هذا الحكم وتعميمه على جميع المنجز البحثي، لكنه يطول غالبيته، ما يستدعي التوقف إزاءه لتأشيره بغية تلافيه.

وهم الاطر النظرية

يلاحظ في جميع البحوث من دون استثناء اهتماما لافتا بالاطر النظرية، ولا خلاف بهذا الشأن، ذلك ان الاطر النظرية توفر للباحث قاعدة علمية رصينة تعرفه بالنظريات والنماذج المعتمدة في الحقل الاعلامي، وان الحرص العلمي يحث على ضرورة تسلح الطالب والباحث بتلك النظريات لبناء الاسس الصحيحة لمسارات البحث، لكن المشكلة تكمن في ان البعض يظن ان قيمة بحثه ترتبط بتلك الاطر اكثر من ارتباطها بالمشكلة المبحوثة، فضلا عن توهمه بان اعداده الجيد للاطر النظرية واللغة الرشيقة التي سبكت بها تلك الاطر، وتلخيصه للكم الكبير من الادبيات التي تناولت موضوعه من بعيد او قريب، كفيل باعطاء القيمة العلمية لبحثه، وانه استوفى الشروط العلمية المطلوبة، ومثل هذا الوهم قاد الى افراد وقت ليس بالقصير من المدة المحددة لاعداد الفصول والمباحث النظرية، ما انعكس سلبا على الجوانب العملية من البحث وهي الاهم في ميدان عمله، ذلك ان الجوانب العملية تتمثل فيها مشكلة البحث تحديدا، والتي تتطلب الالمام بها من جميع جوانبها من دون ترك شاردة وواردة ذات صلة بها، فنتائج البحث تستمد منها، وليس من الاطر النظرية، وهو ما تلمسنا بعض ظواهره الخاطئة بافراد البعض من الطلبة صفحات من بحوثهم لما يسمونه بـ (نتائج الاطار النظري)، ولم يخصصوا للجانب العملي سوى صفحات محدودة، بينما شغلت الاطر النظرية جل البحث، فما عادت البحوث متوازنة من حيث مستوى الاهتمام، وهذا يقتضي من المناقشين لتلك البحوث التأكيد على الجوانب العملية من البحث، وعدم التركيز على الاطر النظرية، لافهام الباحثين بان شغلهم الحقيقي يتمثل في معالجتهم العملية لمشكلة البحث.

عثرات منهجية

اذا كان المنهج العلمي هو الطريق الذي يسير في ضوئه الباحث العلمي، فأن البحث بالنسبة لطلبة الدراسات العليا لا يعني سوى عمليات تدريب على كيفية استخدام المنهج، وان النجاح او الفشل يرتبط اشد الارتباط بنجاح او فشل الباحث في تطبيق المنهج.

ومن الظواهر الملاحظة في غالبية البحوث الاعلامية انطواؤها على ثغرات منهجية خطرة، الامر الذي ادى الى اتساع مساحة الشكوك في النتائج التي توصلت اليها، ويكشف ذلك انخفاض مستوى الذخيرة بالمناهج والادوات والطرق العلمية، وعليه لابد من زيادة الوحدات الدراسية في الدراسات الجامعية الاولية والعليا.

ولتزويد الطلبة بحصيلة وافية لابد من اناطة هذا الدرس المهم بكفاءات تتمتع بخبرات بحثية مرموقة، فقد اثبتت التجربة ان عدم ايلاء هذا الدرس الاهتمام الكافي كان وراء كثرة العثرات المنهجية التي وقعت فيها البحوث العلمية.

ضبابية المشكلات

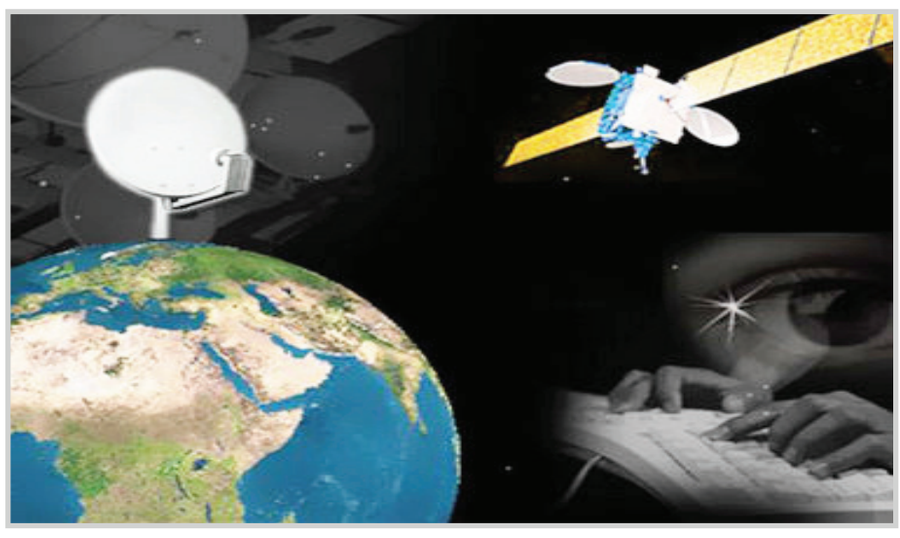

اتضح من الاطلاع على بحوث عديدة ان صياغة مشكلاتها لم تكن بالوضوح الكافي، اذ لم يتمكن الباحثون من توصيف المشكلات المبحوثة مع انها الركن الاساس في البحث العلمي، ذلك ان رؤية الباحث المنهجية مرهونة بمدى فهمه طبيعة المشكلة المراد بحثها، وان تحديدها بدقة يشير الى احساس الباحث بها، وبالتالي تشخيص المنهج الملائم لدراستها وايجاد الحلول المناسبة لها، وبعكسه قيام البحث على منطلقات خاطئة تقود بالنتيجة الى استخدامات منهجية خاطئة والحصول على نتائج وهمية، وفي الصياغات الخاطئة لمشكلات البحث كثيرا ما تتشابه تساؤلات المشكلة مع اهداف البحث، وغالبا ما يلجأ الطلبة للتغطية على الصورة الضبابية التي تكتنفهم ازاء المشكلة الى الاكثار من الادبيات التي تنظر الى المشكلة العلمية، ويمكن ارجاع ذلك الى ان الطلبة غالبا ما يعجزون عن التمييز بين مشكلة البحث وموضوعه، فيشدهم الموضوع على حساب المشكلة، بخاصة عندما تكون الموضوعات من النوع اللامع، لذلك تراهم يبهرون بالعناوين البراقة، ويجهدون في الدفاع عنها بصرف النظر ان كانت تلك الموضوعات تنطوي على مشكلات ام لا.

ان الانبهار ببريق الموضوعات افقد البحوث المشكلات الحقيقية التي يفترض بحثها، بوصفها مشكلات ذات اهمية للمجتمع والعلم، وان نظرة بسيطة لمجمل المنجز البحثي الاعلامي يظهر ان البحوث تناولت موضوعات عامة من دون ان تغوص في العمق، ولم يكن بمقدورها تحديد الواقع الاعلامي بدقة، وما فيه من مشكلات جديرة بتأملها وإخضاعها للبحث العلمي ، وما كان ذلك ليحدث لولا تميع الجهات المعنية بالبحث العلمي مع رغبات الباحثين والطلبة، وبالتالي انتاج بحوث لا يمكن الاستفادة منها في خطط التنمية الا بحدود ضيقة، بينما يراد من البحث العلمي مواكبة عمليات التنمية.

ولإخضاع المشكلات الحقيقة والمهمة للبحث العلمي لابد من ايقاف اختيار الطلبة لمشكلات بحوثهم، ومطالبة الاساتذة برسم ستراتيجيات بحثية خاصة بهم، وتحديد مجموعة من العناوين تكون للطلبة حرية اختيار ما يتناسب منها مع ميولهم ورغباتهم عند هذا الاستاذ او ذاك، وبالتالي تجنيب الطلبة حالة التخبط التي يتعرضون لها اثناء مرحلة اختيار العناوين لرسائلهم واطاريحهم، كما ان ذلك يعين الاساتذة المشرفين على استكمال المشاريع العلمية لبحث الظواهر المهتمين بها والتي لا يمكنهم القيام بها بمفردهم.

اراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.
٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@ yahoo.com